الدليل بل ثبوت الواجب بكون احدى مقدماته لا ابطال التس قوله وليس كذلك قال البردعي
على تقدير حقيقة الدور والتسلسل يدخل في العالم محدثه وعلى الاول يدخل فيه مبدا
وعلى الثاني لا يبقى له مبدا فيمتنع بعض مقدمات الدليل فلا يثبت وجود الصانع انتهى
قوله بل هو اشارة الى احدى ادلة قال صلاح الدين الهروي فيه بحث لان الاشارة
الى دليل بطلانه ليس افتقار اليه وانما يثبت الاعتبار ان لو اخذ بطلانه مقدمة للدليل
على وجود الصانع وليس كذلك قوله وهي اي تلك العلة قوله ان تكون نفسها قال
شيخ الاسلام اي نفس الممكنات ويمكن ان يستدل بهذا الدليل على بطلان الدور
ايضا بان يقال مجموع المتوقفين ممكن فعلته اما نفسه واما جزوه وهما باطلان
لما عرفت في بطلان التس فتعين ان يكون خارجا هو علة البعض فينقطع التوقف
عنده فلا دور قوله لا بعضها اي الممكنات فان قلت لم لا يجوز ان يكون البعض علة
للمجموع قلت لا يجوز لان علة المجموع علة لكل واحد منه فيكون علة لنفسه فان المجموع
من حيث هو المجموع عين كل واحد قلت نعم في الاعتبار واما في الحقيقة فلا قوله لاستحالة
كون الخ لان العلة متقدمة على المعلول ويمتنع تقدم الشيء على نفسه لانه محال
قوله فينقطع السلسلة لان تلك السلسلة ممكنة لانها تكون محتاجة الى اجزائها
والجزء غير الكل فتكون تلك السلسلة محتاجة الى الغير وكل محتاج الى الغير ممكن
فتكون السلسلة ممكنة محتاجة الى الغير البتة قيل قوله فيكون واجبا اشارة الى
دفع سوال وهو ان غاية ما لزم اثبات علة خارجة عن الممكنات الغير المتناهية
هو الواجب ولا يلزم منه استحالة التس الغير المتناهية ووجه الدفع ان تلك
العلة لا بد ان تكون علة لشيء من اجزاء التس ضرورة ويمتنع ان يكون ذلك الجزء معلول
جزء اخر من التس لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد اذ الكلام في العلل
بالفاعلية وهذا معنى الانقطاع قوله ومن مشهور الادلة اي ادلة بطلان التس
او اثبات الصانع وبطلان التس وجهان احدهما هذا والاخر قوله لا ترتيب سلسلة
الممكنات قوله برهان التطبيق ووجه التسمية بالتطبيق ظاهر قال احمد للقوم في
اثبات الواجب مسلكان الاول بيان ان الممكن سواء كان متناهي الافراد او غير
متناهي الافراد ما لا يتم له الوجود بدون الواجب فوجود الممكن يدل على وجود

الواجب

الواجب البتة ويلزم من وجوه تناهي السلسلة من جانب العلل والبرهان الاول
من هذا القبيل الثاني بيان امتناع عدم تناهي الموجودات الخارجية سواء كان
من جانب المعلول او من جانب العلل او العلة فيجعل ذلك مقدمة لاثبات
الواجب وفي ذلك برهان التطبيق قوله من المعلول الاخير وهو ما لا يكون علة لشيء
اصلا والتقييد بالاخير للايضاح والا فبرهان التطبيق غير مقصور على ذلك
قال شيخ الاسلام اقتصر على ما اذا كان التس في جانب العلل لمناسبة المقام
والا فهو جار في المعلولات بان يفرض من علة معينة بطريق التنازل الى غير النهاية
جملة ومما بعدها بمتناه الى غير النهاية جملة اخرى فيحصل على التقديرين جملتان
احداهما زائدة على الاخرى بمتناه ثم تطبيق الجملتين الى اخر ما ذكره قوله الى غير النهاية
متعلق بقوله جملة قوله جملة اي على سبيل التصاعد اذا كان التسلسل في جانب
العلل واذا كان في جانب المعلول فرضنا من علة معينة بطريق التنازل الى غير
النهاية جملة بمتناه قوله من الجملة الاولى اي من وحدات الجملة الاولى الكل الزائد بزعمي
قوله الثانية اي من وحدات الجملة الثانية الجزء الناقص قوله والثاني اي الجزء الثاني من الجملة
الاولى قوله بالثاني بالجزء الثاني من الجملة الثانية قوله وهلم جرا الثالث بالثالث والرابع
بالرابع قوله كالناقص كالزائد وكون الناقص كالزائد محال والا يلزم ان لا يكون الناقص
ناقصا والزائد زائدا وهو خلاف المفروض قال الفاضل احمد ويرد عليه انه ان اريد
بكون الناقص كالزائد التساوي في الكمية فالملازمة ممنوعة اذ التساوي في الكم من خواص
المتناهي وان اريد به عدم تصور وقوع جزء من احدهما في مقابلة الجزء من الاخر فلا نسلم استحالته
لان ذلك لعدم التناهي لا لاصل التساوي قوله وهو محال المحال الذي احيل من جهة الصنوا
الى غيرها ويراد به في الاستعمال ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة
والسكون قوله فقد وجد بان وجد في الجملة الاولى فرد لا يكون في الجملة الثانية
شيء في مقابلته لزم انقطاع الجملة الثانية والجملة الاولى تزيد عليها بمرتبة واحدة اذ اهو
المفروض ذلك فتكون الجملة الاولى ايضا متناهية قوله فينقطع الثانية لا خفاء في
ان انقطاع الثانية في هذه الصورة يستلزم المطلوب فلا حاجة الى باقي المقدمات
وهي انقطاع احدهما عين انقطاع الاخر والسلسلة واحدة والتغاير بين الجملتين

Copyright © King Saud University